



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي،

يُرحَّب بإصدار محكمة العدل الدولية، لقرار يأمر الكيان الصهيوني، بوقف عملياته العسكرية في رفح

في ضوء المطالبات العربية والإقليمية والدولية، لإلزام الكيان الصهيوني بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، لاسيما في رفح، وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، دون أي تأخير أو عوائق، ووقف التهجير العنصري القسري للأشقاء الفلسطينيين، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يُرحَّب، بقرار محكمة العدل الدولية، يوم الجمعة، 24 أيار/ مايو 2024، والذي يأمر الكيان الصهيوني بوقف عملياته العسكرية في رفح جنوبي قطاع غزة، مشدداً، على أهمية توقيت صدور هذا القرار وما ينطوي عليه من إدراك دولي حقيقي لعدم التزام الكيان الغاشم بقرار المحكمة السابق، وتجاهله المتعمد لتدهور الأوضاع المعيشية للأشقاء الفلسطينيين، والإمعان في تهجيرهم قسراً من ديارهم من غير وجه حق.

ووفقاً لهذه المستجدات الإيجابية، التي تعيد الأمل بمصادقية وفاعلية القانون الدولي والمنظمات الدولية، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يُشيدُ، بمواقف الدول التي صوتت لصالح قرار ثانٍ يؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، ويُطالبُ، دول العالم أجمع بمراقبة مدى التزام الكيان الصهيوني العنصري، بقرار المحكمة الدولية لوقف هجومه العسكري الهمجي، وجرائمه ضد الإنسانية، وتهجيده القسري للشعب الفلسطيني، محذراً في الوقت ذاته، من أن سياسة ازدواجية المعايير في هذا الصدد لن تُفسي إلاّ لمزيدٍ من التصعيد والعنف وسفك الدماء في المنطقة، فواقع الحال وما يجري على الأرض الفلسطينية يفرض على الدول الديمقراطية تأييد قرارات محكمة العدل الدولية، ومن بينها وبصورة عاجلة، تنفيذ التدابير السابقة الصادرة عنها بخصوص وقف إطلاق النار، وفتح جميع المعابر البرية بين الكيان الصهيوني وقطاع غزة.

ويعيد الاتحاد البرلماني العربي، التأكيد على مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حال عدم امتثال سلطات الكيان الصهيوني لهذا القرار، ويطبّق ما يترتب على ذلك حفاظاً على مصداقية مجلس الأمن الدولي بشكل خاص، ويعيد إلى هيئة الأمم مصداقيتها في التعامل مع كافة القضايا الدولية، بعيداً عن ازدواجية المعايير.

وعليه، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يؤكد اليوم وغداً وإلى يوم الدين، على موقفه التضامني الثابت مع حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، ودعمه المطلق لأي قرار أو مبادرة تُسهم في تعزيز السلام، وتضع نهاية لكل أشكال التمييز العنصري والاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وتمكين الأشقاء الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

بيروت 24 أيار/ مايو 2024

ابراهيم بوغالي

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس المجلس الشعبي الوطني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

